the Hollings Center
for international dialogue

موجز حواري
توسيع الفرص أمام قطاع التعليم العالي في ليبيا
آذار/مارس 2014

بعد إجراء الانتخابات البرلمانية الليبية في العام 2012 وتأليف حكومة جديدة، أعلن النواب الجدد عن رؤية جريئة لمستقبل التعليم العالي في ليبيا. وكمن الهدف من هذه الرؤية في إنشاء جامعات ذات مستوى عالمي من شأنها أن تساعد على تنويع الإقتصاد الليبي وعلى تحويل ليبيا إلى مركزٍ للإنجاز الأكاديمي. ومن خلال استخدام موارد النفط الكبيرة التي تتمتع بها البلاد، كشف هذا الهدف في إصلاح التعليم العالي عن فهم صريح للجهود طويلة الأمد اللازمة لإحداث التغيير. فمن شأن نظام محسّن للتعليم العالي أن يؤدي إلى نموّ في فرص العمل وأن يحد من الإعتماد على الخبرات الأجنبية في القطاعات التقنية ويزيد من فرص ليبيا لتصبح مركزاً للتعليم العالي في المنطقة. ولكن على الرغم من الإلتزام بعملية الاصلاح، تظل أسئلة هامة تطرح نفسها: ما هو نوع التقدم الذي تم إحرازه منذ الثورة؟ ما هي المجالات التي لا تزال بحاجة إلى المزيد من التحسين؟ علام تسعى المؤسسات الليبية أن تحصل من خلال التعاون الدولي؟ بماذا يمكن أن يقوم المجتمع الدولي لجعل هذا التعاون مثمراً وهاماً بشكل أكبر؟ كيف يمكن للقطاع الأكاديمي أن يرتبط بالاقتصاد في ليبيا؟ ما هي التخصصات والمهن التي يجب التركيز عليها في إطار الجهود الإصلاحية؟ كيف يمكن التحسين من الهيئة التدريسية والمناهج الدراسية وثقافة الطلاب؟ هل ستلعب برامج التعليم على الإنترنت والتعليم عن بعد دوراً بارزاً في ليبيا الجديدة؟ ما هي تقنيات التقييم وضمان الجودة التي يجب اللجوء إليها؟

"يجب أن يركز جزء من النقاش على كيفية إعداد التعليم العالي للاقتصاد القادم. فالتكيّف مع الاقتصاد الحالي هو تكيف مع نموذج فاشل".

أحد المشاركين في المؤتمر

بهدف معالجة هذه القضايا واعترافًا بإمكانات التعاون بين ليبيا والولايات المتحدة ودول المنطقة، عقد مركز هولينغ حواراً حول التعليم العالي بعنوان *توسيع الفرص أمام قطاع التعليم العالي في ليبيا*، وقد عُقد في اسطنبول في تركيا وامتد على ثلاثة أيام ما بين 13 و16 آذار/مارس 2014. وجمع الحوار ما بين العلماء والمهنيين في قطاع التعليم العالي وأعضاء المجتمع المدني وممثلين عن القطاع الخاص وصانعي السياسات بهدف مناقشة آخر التطورات والخطوات التالية نحو بناء نظام أفضل في ليبيا. وقد غطى المؤتمر المواضيع الكلية والجزئية، إلى جانب تطلعات الشعب الليبي والخطوات الواقعية التي يمكن أن يتخذها الليبيون والمجتمع الدولي على حد سواء لتحقيق التحسينات.

وفي ما يلي عدّة نقاط استُنتِجت من الحوار:

- خارج نطاق الرغبة في إنشاء نظام ذي مستوى عالمي، لا وجود لأي رؤية إضافية لما سيكون عليه هذا النظام. نتيجة لذلك ما من خطة استراتيجية وطنية من شأنها أن تحدد مسار هذه الرؤية.

- إن تم تعزيز الروابط بين القطاع الخاص وقطاع التعليم العالي، سيتحسن رأس المال البشري في ليبيا كما سيتم التسريع من عملية الإنتقال الإجتماعي والإقتصادي.

- بهدف نجاح عملية إصلاح التعليم العالي على مستويات متعددة (أعضاء الهيئة التدريسية، والمؤسسات، والطلاب)، لا بد من تغيير العقليات، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال الجهود الشعبية والإجراءات من الأعلى إلى الأسفل.

- إن قطاع التعليم العالي الليبي مستعد لتلقي الأفكار والمشاريع الملموسة من المجتمع الدولي طالما أنها تتوافق مع الاحتياجات والحساسيات المحلية.

تطوير التعليم العالي في ليبيا: بين التطلعات والواقع

كلية الصيدلة في جامعة عمر المختار

المصدر: ويكيميديا كومونز

بعد مرور حوالي سنتين على بداية ولاية النظام الجديد، لا تزال عملية تطوير نظام جديد للتعليم العالي في ليبيا تواجه تحديات عدّة. وفي هذا الإطار اتفق المشاركون في الحوار على أن جهود الإصلاح التدريجية التي تمت وفق درجات وأحجام متفاوتة داخل المؤسسات لم تكن بكافية. إذ إن العوائق التي تحول دون وضع رؤية مفصلة وخطة استراتيجية وطنية هي عوائق كبيرة، لا سيما في ظل الضغوطات الشعبية المباشرة للعمل والتغيير. وقد شملت أوجه القصور الهامة التي حددها المشاركون النقاط التالية:

- **الأمن:** لا تزال البلاد تواجه تحديات أمنية كبيرة أسفرت عن خلل في تحديد الأولويات في الجهود الإصلاحية وعن تأخير في هذه الجهود. وقد شملت هذه التحديات مناطق غير مستقرة تسيطر عليها الميليشيات، فضلاً عن التوتر بين المناطق الشرقية والغربية من البلاد. إضافة إلى ذلك، فإن غياب الأمن يؤثر على المعلمين بشكل مباشر إذ تلقى بعض أعضاء هيئة التدريس تهديدات بالعنف من الطلاب بسبب قصور النظام.

- **مشاكل في القدرة:** تضم عدّة جامعات، مثل جامعة طرابلس، أكثر من 100000 طالب. وفي بلد لا يتجاوز فيه عدد الجامعات 16 جامعة، فإن الهيئات الطلابية بهذا الحجم تشكّل ضغطاً كبيراً على البنية التحتية للحرم الجامعي. فببساطة، لا تكفي المساحات، إن في الصفوف أو في أماكن المعيشة، لهذه الأعداد الكبيرة من الطلاب. بالإضافة إلى ذلك تشهد الكثير من الاختصاصات المهنية، مثل الطب والمحاماة، ضغوطات شديدة.

- **بيئة ضعيفة في حرم الجامعة:** كما لاحظ أحد المشاركين فإن "الحرم الجامعي مقرف جداً". فالبنى التحتية في العديد من الجامعات لا تعزز من انتشار بيئة جماعية وتعاونية. وبدلاً من أن تكون بيئة الجامعة بيئةً يمكن للطلاب في إطارها نهل المعرفة وإنشاء شبكات للتغيير الإيجابي، فإن هذه الجامعات تشكّل أرضاً خصبة للغياب واللامبالاة.

- **أعضاء هيئة التدريس:** إن أعضاء هيئة التدريس مثقلون بالأعباء ويتقاضون أجوراً متدنية، مما أدى إلى ظهور سوق للتعليم الخاص يستفيد منه شباب النخبة. أما المناهج، وبعد 40 عاماً من التدخل السياسي، فقد أمست قديمة. كما وإنه لم يتم وضع معايير لإنجازات هيئة التدريس وتنميتها.

- **ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:** في حين بدأ الوصول إلى إنترنت النطاق العريض يتوسع بالإجمال، لا تزال ليبيا متأخرة على صعيد الاتصال بشبكة الإنترنت والبنية التحتية للحوسبة. لقد جعل ذلك من التعليم عن بعد على شبكة الإنترنت أمرًا صعب التنفيذ. فالبنية التحتية للحوسبة في الجامعات غير قادرة على مواجهة التحديات، مما يتسبب في تأخر جهود التحديث.

- **تحديات ثقافة الطلاب:** يعاني نظام التعليم العالي في ليبيا من مشكلة تتجلى في افتقار ثقافة الطلاب لمبدأ المساءلة. فما من حافز كبير يدفع بالطلاب إلى النجاح في العملية التعليمية كما وتغيب في الوقت عينه أي عقوبات للفشل. فإن فشل الطالب، يقع اللوم على المعلم. وقد ساهمت الرواتب المعيشية التي توفرها الحكومة للطلاب والفرص غير المحدودة تقريباً لإعادة المحاولة بعد الفشل في تفاقم هذه المشاكل.

- **ضمان الجودة:** في حين تم تطوير البرامج داخل بعض الجامعات والبرامج، فإن هذه الجهود تتطلب موارد أكثر بكثير من تلك المقدّمة حالياً. كما وقد تستفيد تقنيات التقييم من مراجعة لأفضل الممارسات. فمن دون تحليل أفضل يصعب تحديد كلا الأهداف وفعالية البرنامج.

أدت الحقائق الصارخة التي تواجه الشباب الليبيين بعد الثورة إلى نشوء شعور بالالحاح في أنفسهم. بالتالي، هذا هو العامل الرئيس الذي يؤثر على الإجراءات الفورية التي اتخذتها الحكومة في قطاع التعليم العالي في العام 2012. إلا أن المشكلة تكمن في عدم إمكانية حل الكثير من هذه المشاكل المذكورة أعلاه من خلال الإجراءات الفورية. فلكي يحقق القطاع إمكاناته، يجب بذل جهود كثيفة، والقيام باستثمارات على المدى الطويل واتخاذ مزيج من الإجراءات الشعبية والإجراءات من أعلى إلى أسفل.

الربط بين القطاع الأكاديمي والقطاع الإقتصادي

يكمن أحد الأسباب الرئيسة للتطلع إلى إصلاح نظام التعليم العالي في ليبيا في تحسين الآفاق الاقتصادية الليبية على المدى الطويل، وذلك من خلال تنويع اقتصادها. وكما ذكر أحد المشاركين بجدارة، "يجب أن يركز جزء من النقاش على كيفية إعداد التعليم العالي للاقتصاد **القادم**. فالتكيّف مع الاقتصاد الحالي هو تكيّف مع نموذج فاشل". تشكل وجهة النظر هذه السبب الرئيس وراء خطة

منصة نفطية في البحر الأبيض المتوسط. يعتمد اقتصاد التصدير في ليبيا والناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير على الموارد النفطية والاستخراجية.

المصدر: ويكيميديا كومونز المصور: كيبيوتا

الحكومة الليبية لزيادة المنح الدراسية المخصصة لعمليات تبادل الطلاب مع الخارج، ولا سيما في حقول العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

تتعدد التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي. وفي هذا السياق، أظهرت بيانات حديثة أن حوالي 59٪ من القوى العاملة المتاحة تعمل في القطاع العام، وتؤدي بشكل أساس وظائف حكومية أو خدماتية.[1] أما بالنسبة إلى القوى العاملة في القطاع الخاص، فإن الصناعات الاستخراجية والنفطية توفر معظم فرص العمل المتبقية. ويُشار هنا إلى أن الغالبية العظمى من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا (أكثر من 50٪) و 95٪ من عائدات التصدير تتأتى من القطاع النفطي.[2] وقد أدى الفشل في البنى التحتية للنقل وبرامج التدريب والرعاية الصحية إلى إضفاء الصعوبات على جهود التنويع. إضافة إلى ذلك، فإن قضايا أمن البلاد واستقرار الحكومة وسيادة القانون أدت إلى استثمار أجنبي مباشر طفيف جداً خارج القطاع النفطي. فبغية تنويع القطاع الإقتصادي الليبي، لا بد من أن يبدأ هذا التنويع من الداخل.

سيلعب تطوير قطاع التعليم العالي دوراً هاماً في تطوير المحركات الاقتصادية المحلية التي من شأنها تنويع الاقتصاد والتقليص من اعتماد البلاد في الوظائف على قطاع النفط والقطاع العام. في الوقت الراهن، قطاع التعليم ليس جاهزاً على الإطلاق لهذا النوع من المهمات. إذ تبرز حاجة كبيرة إلى تطوير كليات إدارة الأعمال ومناهج هذه الكليات. فليبيا، على غرار معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تنتج أبحاثاً هامة من شأنها أن تساعد في تطوير الإقتصاد وتجديده. كما وتتطلب قطاعات التجارة بذل جهود كثيفة. إلى جانب ذلك، يعاني التعليم المهني من سمة سلبية، إذ يدفع الآباء بأبنائهم نحو المجالات المهنية مثل الطب والقانون. فقد أشار أحد المشاركين إلى أنه، ومن بين الطلاب الذين يقصدون المدارس المهنية، حوالي 70% يغادرونها قبل إتمام دراستهم فيها.

على مدى الحوار، ناقش المشاركون بنشاط الحاجة إلى بيانات أفضل حول المشاكل الإقتصادية التي تواجه ليبيا على الصعيدين الجزئي والكلي. فقد تم جمع البيانات البدائية التي تغطي المواضيع السطحية والاحتياجات الأساس، ولكن تغيب البيانات العميقة ذات الصلة أكثر بمخرجات التعليم في أنظمة التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. كما وأنه لم يتم جمع البيانات التي تربط ما بين المخرجات والنتائج التعليمية والاقتصادية. في هذا السياق، لاحظ العديد من المشاركين أنه من الصعب تحديد نقاط انطلاق الأعمال سواء داخل الجامعات أو في النظام التعليمي ككل. وقد توافق الحاضرون عامةً على أنه لا بد من أن تشكل عملية جمع هذه البيانات أولويةً في تحديد الرؤية الاقتصادية لليبيا إذ من شأن هذه الرؤية الإقتصادية أن تلعب دوراً في الرؤية التربوية. ولكن من المهم عدم الإنهماك فقط في جمع البيانات. فكما أشار أحد المشاركين، "يجب علينا أن نجمع **ونقيّم ونعمل**".

[1] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html
[2] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ly.html

وضع المشاركون الحلول التالية بغية اتخاذ إجراءات فورية وطويلة الأمد:

• **اللجوء إلى المجتمع الدولي للحصول على المساعدة في التقييم الاقتصادي** بهدف تحديد الاحتياجات الاستراتيجية التعليمية. إذ تتمتع الهيئات الدولية بخبرة كبيرة في تطبيق هذه البرامج، كما ويمكن للنظراء الليبيين تقديم وجهة النظر التي يرونها سليمة.

• **انشاء إدارات (كليات) جديدة في المجالات المتخلفة**، مثل الأعمال والضيافة والصحافة، والتي من شأنها أن تعزز روح المبادرة المحلية والعمل المدني. قد يؤدي ذلك إلى إطلاق عملية تطوير الاقتصادات المستدامة محلياً والمتنوعة.

• **إطلاق حملة إعلامية للتأكيد على أهمية التعليم المهني وفوائده الإيجابية**. لقي برنامج مماثل للعلاقات العامة في تركيا نجاحاً، وكان تحت رعاية القطاع الخاص وأدى إلى تعزيز معدلات الالتحاق واكمال التعليم في مدارس التجارة.

- **إنشاء مكاتب للإرشاد المهني في المدارس**. ستركز هذه الوحدات على اتباع منهجية شاملة في تقديم المشورة المهنية (تتخطى المسائل البسيطة مثل صياغة السيرة الذاتية). إضافة إلى ذلك، ستستضيف هذه الوحدات المعارض المهنية التي من شأنها ربط الشركات المحلية بالطلاب.

- **إنشاء "حدائق العلوم"** التي قد تكون بمثابة مراكز للابتكار. ومن خلال تشجيع هذه المواقع، يمكن لليبيا أن تشهد تحسينات في مخرجات البحث والتطوير ودعماً لريادة الأعمال.

- **تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص** والتي تربط مؤسسات التعليم العالي بالشركات المحلية من خلال برامج التدريب وبرامج التلمذة الصناعية. وستكون الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر استدامة على الصعيد المحلي، كما ستؤدي إلى عمليات تدريب أفضل. ويمكن تطبيق مثل هذا البرنامج من خلال إنشاء تحالف الأعمال الصغيرة الذي من شأنه أن يصل ما بين الشركات المحلية للمشاركة في مثل هذه الأنشطة ولتقاسم الموارد في الوقت عينه.

تحسين هيئة التدريس والمناهج وثقافة الطلاب

بغية تحقيق النتائج المرجوّة من عملية إعادة تطوير التعليم العالي في ليبيا، والتي أعرب عنها العديد من المشاركين، لا بد من القيام بتغييرات جذرية على صعيد كفاءة أعضاء هيئة التدريس ونوعية المناهج الدراسية التي تقدمها المؤسسات التعليمية. ففي الوقت الحالي تقع على أعضاء هيئة التدريس أعباء كثيرة. فالعدد الهائل من الطلاب المخصص لكل مدرّس يحول دون تحقيق نتائج عالية الجودة. على سبيل المثال، وحسب ما ذكر أحد المشاركين، تضم جامعة طرابلس حوالي 100000 طالب وكلية الطب في طرابلس 16000 طالب.

المشاركون يناقشون التحديات الحالية

المصدر: جوناسن لويس

مقارنة مع نظام كبير مماثل في الولايات المتحدة، مثل جامعة كاليفورنيا التي ضم تسع أحرام، والتي ضمت 3220 طالباً في كلية الطب[3] في العام 2013 ، يبدو جلياً إلى أي مدى أصبحت بعض التخصصات غير متكافئة ومحمّلة بأكثر من قدرتها. نتيجة لذلك، فإن أعضاء هيئة التدريس مثقلون بالأعباء بشكلٍ هائل ويتقاضون أجوراً زهيدة نسبةً إلى عملهم، وخاصة في المجالات المهنية مثل الطب والقانون. ويُشار إلى أن الطلاب كما أعضاء هيئة التدريس يدركون هذه الحقيقة. فمن المألوف في ليبيا أن يلجأ الأغنياء من الطلاب إلى تعيين أساتذة جامعيين لإعطائهم دروساً خصوصية.

وقد تفاقمت المشكلة مع حاجة المناهج التي يتمّ تدريسها في العديد من المؤسسات إلى تحديث ملحّ. فبعد 30 عاماً من الديكتاتورية والتدخل من أعلى إلى أسفل، لا تزال ثقافة الحرية الأكاديمية اللازمة لوضع مناهج بجودة عالية محدودة. إضافة إلى ذلك، فإن منهجية التعليم متقادمة ولا تتكيف مع الممارسات والتكنولوجيات الجديدة. من هنا تبرز حاجة ماسة إلى بذل جهود للتحديث ويمكن للمجتمع الدولي في هذا السياق أن يلعب دوراً هاماً في هذه الجهود المبذولة.

تطرح ثقافة الطلاب في ليبيا مشكلة كبيرة أيضًا. وفي هذا السياق سأل أحد المشاركين "كيف يمكن إيجاد ثقافة المساءلة بين الطلاب في إطار فيه حسّ الاستحقاق ويصعب فيه الفشل؟" إن الوصول الشامل للتعليم العالي، ومساحات الصفوف التي تستوعب أكثر من طاقتها، والرواتب التي تقدمها الحكومة للطلاب المسجلين وفرص الفشل المتعددة من دون أي عقوبة، كلها عوامل أدت إلى وجود شريحة من الطلاب الذين لا يأخذون دراستهم على محمل الجد. على الرغم من أن جزءًا ضئيلًا من الطلاب الليبيين يتصرفون على هذا النحو، إلا أن عددهم يكفي ليشكل خطراً على باقي الطلاب. ونتيجة لذلك، تخسر شهادات جميع الطلاب قيمتها. وبعد أكثر، جعلت البيئة الاجتماعية والسياسية المباشرة في ليبيا الطلاب أكثر تطلباً، حتى إن البعض لجأ إلى تهديد أعضاء هيئة التدريس بالعنف للحصول على علامات النجاح. لذا، حتى تكون نتائج نظام التعليم العالي في ليبيا أكثر فعالية في المجتمع ككل، لا بد من تحسين ثقافة الطلاب. سيتطلب ذلك وقتاً طويلاً، وربما يحتاج في البداية إلى تحسين عوامل أخرى مثل المناهج الدراسية وأعضاء هيئة التدريس. وكما أشار مشارك غربي، فإن "النزاهة الأكاديمية ليست عبارة عن مجرد عملية إصدار شهادات. نعطي الشهادات لتقييم القادة المستقبليين المحتملين. نعطي الشهادات التي لها قيمة".

وقد ناقش المشاركون هذه القضايا بشكل جدي، وقدموا الاقتراحات التالية بهدف تحسين كفاءة أعضاء هيئة التدريس:

- **إنشاء فرق ومراكز لتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس.** ستركز هذه الوحدات على تحسين التدريس والمناهج الدراسية وستكون بمثابة مراكز لضمان الجودة ولتقييمها. ووفق مستوى مشاركة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإدارات الجامعات، يمكن تطوير هذه الفرق أو المراكز على المستوى الوطني، في الجامعات أو حتى داخل الإدارات. كما ستشكل هذه الأماكن "نقاط الوصول" منطقية لجهود المساعدة الدولية، بما أنها ستقوم بجمع المعلومات عن البيئة التعليمية من خلال التقييم.

[3] https://www.aamc.org/download/321526/data/2013factstable26-2.pdf

- **استحداث نظام إرشاد** يربط العلماء الليبيين بنظرائهم الدوليين. كما ويمكن استخدام شبكات الإرشاد هذه لتطوير ثقافة مراجعة الأقران، وربط العلماء الليبيين بمجالات البحث والتطوير، وتأمين الأموال، وانخراط العلماء في المجتمع الأكاديمي على نطاق أوسع.

- **إنشاء كليات جديدة** بالتزامن مع إنشاء إدارات جديدة لتلبية الاحتياجات الاقتصادية. إذ يمكن لإنشاء كليات جديدة أن يكون بمثابة برامج تجريبية داخل الجامعات لوضع معايير جديدة لهيئة التدريس التي من شأنها أن تكون أسهل من إصلاح المعايير الراسخة في الإدارات القائمة. ولا بد من القيام بهذه الجهود بعناية، لكي لا تزيد من زعزعة استقرار المناخ الجامعي.

وبهدف تحسين المناهج الدراسية، اقترح المشاركون ما يلي:

- **تغيير أولويات صناديق التبادل:** إن أموال صناديق التبادل تصرف حالياً لإرسال الطلاب إلى الخارج للدراسة بينما يجب أن تُصرف على برامج التبادل التي تدرب أعضاء هيئة التدريس على المناهج الدراسية وعلى تطوير التعليم. فبرامج التدريب هذه تميل إلى أن تكون أسرع وفعّالة، من حيث التكلفة، أكثر من إرسال الطلاب الجامعيين والخريجين إلى الخارج لمتابعة برامج مكلفة. كما وسيكون للنتيجة المحتملة تأثير أكبر على القطاع التعليمي ككل من خلال أثرها المضاعف.

- بالإضافة إلى إعطاء حقول العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الأولوية، اتفق المشاركون على أهمية **دمج الفنون المتحررة في المناهج التعليمية**. فالأبحاث لم تظهر فقط أن منهج الفنون المتحررة مثالي لتحقيق التنمية الاقتصادية والتنوع، إلا أنها بيّنت أيضاً أنه سيكون مهماً لتطوير مجتمع مدني نابض بالحياة. وأشار المشاركون إلى ضرورة تطوير مهارات التفكير النقدي في ليبيا، والتي من الممكن معالجتها أيضاً من خلال مناهج فنون متحررة مصممة بشكل جيد.

- لا تزال **اللغة** تشكل عائقاً كبيراً أمام توزيع محتوى المناهج الدراسية. وفي هذا السياق، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوره بطريقتين. أولاً، يمكن للداعمين الدوليين ترجمة محتوى المناهج الدراسية إلى اللغة العربية بغية تعليمها. ثانياً، يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في وضع برامج تعليم باللغة الإنجليزية. إذ رأى المشاركون أن المستقبل الاقتصادي الليبي على المدى الطويل سيتطلب إلماماً أفضل باللغة الإنجليزية.

هل يشكل التعليم عن بعد عبر الإنترنت حلاً يمكن تطبيقه في ليبيا؟

في خلال الحوار الذي دار في المؤتمر، ناقش المشاركون مزايا دمج التعليم عن بعد، في المقام الأول عن طريق الإنترنت، في إعادة تطوير قطاع التعليم العالي في ليبيا. وفي حين لم يتم التوصل إلى إجماع مطلق، برز اتفاق عام على أن التعليم عبر الإنترنت سيشكل عنصراً في أي استراتيجية من استراتيجيات إعادة التطوير. وكما علّق أحد المشاركين، يمكن للتعليم عبر الإنترنت أن يشكّل "محفزاً" يزيل الضغوطات الكبيرة عن الموارد الموجودة في النظام الحالي. ولكن، كما استنتج مشارك آخر، "لا يمكن للتكنولوجيا الجيدة أن تحل مكان التعليم أبداً. فالتكنولوجيا الجيدة لن تساعدك إن كان التعليم سيئاً". من هنا، من المهم

التنبه إلى أن أي نموذج من نماذج التعليم عن بعد عبر الإنترنت سيتطلب منهجية ذات جودة عالية وأعضاء هيئة تدريس كفوئين ومناهج مخططة بشكل جيد.

ولا بد من الإشارة إلى أن بعض التحديات ستبرز على صعيد البنية التحتية خلال عملية تطوير البرامج على الانترنت، وسيتجلى أهم هذه التحديات في الوصول إلى سرعات النطاق العريض. أما الخبر السار فهو أن هذا التطور لا يزال مستمراً، إذ يصل كابل ذو سرعة العالية ممدود تحت البحر (خط رئيس) بالفعل ليبيا بالنظام العالمي عبر طرابلس. كما وأنه جاري العمل على تطوير النطاق العريض لشبكات المحمول (على الأرجح أسرع وسيلة لزيادة هذه القدرات). وفي حين أن الوصول إلى النطاق العريض عبر شبكة المحمول لا يسجل إلا تغطية بنسبة 13.8٪ وفقاً لأحد المشاركين، فإن هذه النسبة متأخرة فقط بحوالي 10 أعوام عن أوروبا، ويمكن سدّ هذه الثغرة بسرعة.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن التحسين القادم للبنية التحتية سيجعل التعليم عن بعد عبر الإنترنت خياراً جاذباً على نحو متزايد في السنوات القادمة، قدم المشاركون الاقتراحات التالية:

- اتفق المشاركون بشكل عام على أن **نموذجًا مدمجًا** يخلط ما بين التعليم في الحرم الجامعي والتعليم عن بعد يشكّل أفضل نموذج للاعتماد. فإن تم تطبيقه بشكل صحيح، يمكن له أن يخفف من الضغوطات الهائلة على البنية التحتية في الجامعات الكبيرة مثل جامعة طرابلس، كما يمكنه المحافظة على التفاعل الشخصي الذي سيلعب دورًا حاسمًا في تنمية المجتمع المدني في ليبيا. ويتطلب اعتماد النموذج المدمج موارد إضافية من الموظفين (المشرفين على الانترنت، صفوف إضافية، الفنيين، الخ).

> **"لا يمكن للتكنولوجيا الجيدة أن تحل مكان التعليم أبداً. فالتكنولوجيا الجيدة لن تساعدك إن كان التعليم سيئاً"**
> **أحد المشاركين في المؤتمر**

- يمكن لنموذج التعليم عن بعد (إما عبر الإنترنت أو عن طريق استخدام الوسائل التقليدية مثل البريد) أن **يقلل من الضغوط الاجتماعية التي تواجهها المرأة** في النظام التعليمي. ففي المجتمعات الأكثر تقليدية أو المجتمعات النائية أكثر، ستقدم برامج التعليم عن بعد الفرصة للنساء لمواصلة تعليمهن.

- يقدم المساق الهائل المفتوح عبر الإنترنت فرصة فريدة لبرامج تدريب ودورات على نطاق واسع ولمرة واحدة توفرها المؤسسات الشهيرة. لكن المشكلة الحالية للمساق الهائل المفتوح عبر الإنترنت تكمن في أنه غير مقدم باللغة العربية. بالتالي، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً مفيداً في **ترجمة مضمون هذه الدورات إلى اللغة العربية**، مما يفتح آفاقها إلى ليبيا والمنطقة ككل.

تصور نظام جديد: إنشاء معهد نموذجي

ناقش المشاركون، في الجلسات الرسمية وغير الرسمية، تطلّع الليبيين إلى إنشاء جامعة ذات مستوى عالمي، والشكل الذي قد تتخذه هذه المؤسسة. وفي نهاية الحوار، بدأ المشاركون بشكل أوسع بمناقشة فكرة إنشاء مدرسة جديدة تماماً، يمكن بناؤها من الصفر، وتكون بمثابة نموذج تتبعه المؤسسات الأخرى في البلاد. ومن شأن هذه المدرسة الجديدة أيضًا مواجهة المقاومة المؤسسية التي سوف تواجهها على الأرجح جهود الإصلاح داخل المؤسسات وألا يشغلها الجمود المؤسسي.

ستتمتع المؤسسة النموذج بالعوامل التالية:

- **نموذج خاص غير هادف للربح:** ستتبع المؤسسة الجديدة النموذج الخاص غير الربحي المماثل للنموذج الموجود في الولايات المتحدة. في الوقت الحالي، معظم المؤسسات الخاصة في ليبيا هي مؤسسات ربحية. لذا فإن التمييز مهم. ويمكن للمؤسسة الجديدة أن تحصل على دعم من الحكومة كما ويمكن أن يحكمها مجلس أمناء أو حاكمين يتمتع باستقلال جزئي على الأقل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **جسم طلابي يتمّ انتقاؤه بعناية:** سيتم اختيار مجموعة صغيرة من الطلاب من خلال امتحانات القبول، الأمر الذي سيخلق ثقافة أفضل عند الطلاب تقوم على الإنتقاء الذاتي للأفراد ذوي المستوى الأكاديمي الأعلى. فمن شأن الجسم الطلابي الأصغر أن يخفف من الضغط على البنية التحتية الحسية، وأن يحسن من التعليم من خلال تقليل عدد الطلاب نسبةً إلى أعضاء هيئة التدريس. ومن المتوقع من الطلاب دفع الرسوم الدراسية الرمزية للمساعدة على نشر ثقافة الملكية والإنجاز بين الطلاب. وبهدف مواجهة إمكانية إنشاء نخبة جديدة، من الممكن توفير التمويل للمنح الدراسية للطلاب المحرومين.

- **أعضاء هيئة تدريس مدربين على صعيد دولي:** سيتلقى أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة الجديدة التدريب الدولي في التعليم وتطوير المناهج الدراسية. إضافة إلى ذلك، فإن المعايير والتوقعات من أعضاء هيئة التدريس في المؤسسة ستكون محددة ومرصودة بوضوح. سيساعد ذلك أعضاء هيئة التدريس على تحقيق التقدم في أبحاثهم كما في مستقبلهم المهني في التعليم.

- **منهج رئيس ويركز على حقول العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.** ستشمل المؤسسة الجديدة متطلبات الفنون المتحررة فضلاً عن عمليات التدريب في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. كما أن هذا البرنامج لن يساعد على التنويع الاقتصادي وحسب، ولكن أيضاً على تطوير مهارات التفكير النقدي.

- **الاعتماد الدولي:** ستسعى المؤسسة الجديدة إلى الحصول على الاعتماد من الوزارة في ليبيا ومن هيئة الاعتماد الدولي. بذلك، فإن المؤسسة ستقوم بشكل منتظم بجمع البيانات وتقييمها، ووضع المعايير والأهداف لتحقيق التقدم في المستقبل.

- **مركز الابتكار:** ستكون المؤسسة الجديدة بمثابة مركز للابتكار في التعليم وللابتكار في مجال البحوث والاقتصاد.

the Hollings Center
for international dialogue

مركز هولينغ للحوار الدولي منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح مخصصة لتعزيز الحوار بين الولايات المتحدة والبلدان التي يسكنها المسلمون بالدرجة الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوراسيا وأوروبا. سعيا لتحقيق رسالته يعقد مركز هولينغ مؤتمرات الحوار التي تولد فكرا جديدًا بشأن القضايا الدولية الهامة وتعّمق قنوات الاتصال عبر قادة الرأي والخبراء. يقع المقر الرئيس لمركز هولينغ في واشنطن العاصمة، وله مكتب تمثيلي اسطنبول بتركيا. تعقد البرامج الأساسية في اسطنبول، المدينة التاريخية الشهيرة بدورها كمفترق للطرق، مما يجعلها مكانا مثاليًا للحوار المتعدد الجنسيات .

لمعرفة المزيد عن تاريخ مركز هولينغ ورسالته وتمويله، يرجى زيارة :

http://www.hollingscenter.org/about/mission-and-approach
info@hollingscenter.org

تابعونا على تويتر : @HollingsCenter